

**كلمة في مؤتمر اطلاق**

**"مرصد العدالة الجزائية في لبنان"**

**العميد د. كميل حبيب**

**31 آذار 2014**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية**

**Camille\_habib@hotmail.com**

**ايها الحضور الكريم**

إنه ليوم تاريخي في مسيرة العدالة ان يتم الاعلان عن ولادة "**مرصد العدالة الجزائية في لبنان".** إنها الحرية التي تشكّل مساحة للفكر الخلاّق في اجتراح الآلية القانونية لضمان حقوق الافراد. نعم، الفكر الحرّ يبني الوطن القوي الحرّ. فلا يتوهمن أحد أن الحرية نقيض للنظام والأمن. فالنظام الديمقراطي يدين لمواطنيه بالحريّة والأمن معاً. ووحدها الديمقراطية توازن بين الأمن والحرية. ويبقى القانون الوسيلة الوحيدة لأحقاق هذا التوازن.

الحقيقة انه لا توجد معرفة دون حريّة. وإنه لأمر بديهي ان تبادر نقابة المحامين في بيروت، الاقنوم الثالث بجانب اقنومي الحريّة والعدالة، أن تبادر الى إحتضان هذا المرصد الهام. إن أسرة العدالة تكبر **بسعادة النقيب جورج جريج**، وهو الذي نفخ في النقابة نفساً جديداً، قرّبها من الناس وهي لهم ومن أجلهم. وعلى النقابة ان تفتخر بإجتماع رجال القانون في باحتها، وأن تتباهى أن الانظار والقلوب تنعقد من حولها، بصفتها قاعدة الميزان وضمانة الانسان في حياته وكرامته ورزقه وماله.

والتقدير عينه ينسحب على "**جمعية عدل ورحمة**" وجميع القييمين عليها من قادة فكر وتشريع، منوهاً بالدور الريادي المتوقّع من أساتذة **كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية** في ولوج هذا المضمار القانوني الذي يتطلّب دقّة في التصويب، وعمقاً وأصالة في البحث، وحسماً في الوصول الى النتائج المرجوة.

**ايها السيدات والسادة**

إنني أثمّن عالياً أهداف المرصد الذي يرمي الى:

**اولا:** رصد وتوثيق واقع العدالة الجزائية وتحليلها

**ثانياً:** العمل على وضع الاقتراحات المعززة لمبدأ المحاكمات العادلة.

إن هذان الهدفان المتلازمان في الجوهر يعنيان معالجة حثيثة للإشكاليات التالية:

**اولاّ**: إشكالية بطىء المحاكمات الجزائية والتوقيف الاحتياطي.

**ثانياً**: إشكالية الحرمان من الحرية السابق للحكم المبرم بالإدانة

وهاتان الإشكاليتان ليستا حكراً على دول العالم الثالث، لأنه هناك شواهد عديدة على ان بعض الدول المتقدمة تضرب احياناً عرض الحائط احكام القوانين الجزائية، وذلك تحت ذريعة المصلحة الوطنية.

**ايها السيدات والسادة**

تنتابنا، نحن المثقفين، هواجس دائمة حول توفير حقوق الدفاع في كل تنظيم للعدالة. ولقد وصلنا الى حد القناعة بأن كل تراجع في الضمانات المؤكّدة لحقوق الدفاع، بشكّل خسارة لفسحة من العدالة والحرية وتراجعاً لقيمة ديمقراطية كفلها الدستور في مبادئه المستمدّة من شرعة حقوق الانسان.

نحن قلقون، نعم، نحن قلقون، ويشاركنا كل الاحرار في العالم وفي المجتمعات المترسخة في الديمقراطية بشكل خاص، لأننا نرى المخاطر التي تهدد الديمقراطية. أولها، مخاطر الارهاب وطرق مكافحته. إن الارهاب لا يرحم، وعلى المجتمعات الا ترحمه هي الاخرى. لكن، وفي سياق مكافحة الارهاب، نذكر دائماً واينما كنّا، وبكل هدوء بأن القانون وحده هو وسيلة نضال الديمقراطيات ضد الارهاب. فلا عقوبات جماعية، ولا محاكم ميدانية، ولا محاكم خاصة. بل محاكمات تجري وفقاً للأصول القانونية، وتوفّر كل الضمانات لأطرافها، أي للمدّعي وللمدّعى عليه، مهما كبرت الجرائم المنسوبة. إنه واجب حيال الانسانية، وحيال القواعد الاخلاقية العامة.

نحن قلقون أيضاً، لأن العدالة البطيئة هي ظلم معجل. ومعلوم ان عيب البطء في القضاء وفي احقاق الحق يعتور النهج القضائي في لبنان، مما يسهم في فقدان الثقة العامة ويزهد احياناً باللجوء الى القضاء سعيّاً للمطالبة بحق ما والوصول اليه. وهذا التباطوء سمة مختلف انواع القضاء اداريّاً كان ام عدليّاً، جزائيّاً كان ام مدنيّاً.

**ايها السيدات والسادة**

العدالة ليست حكماً ولا تحكّماً بل هي بمعناها المطلق Equité أعلى مراتب العدل بحيث يقوم الحق على أساس المساواة واحترام الحقوق. ام الحكم واما التحكّم فمصدرها القضاء. والقضاء يكون عادلاً أو لا يكون بقدر ما يطبق الحق ويتنزه عن التمييز ويعطي كلُّ ذي حق حقّه.

لا شك في ان الحريّة والعدالة اليوم في مأزق. ولكننا نقول ان بيروت أم الشرائع مع اول كلية حقوق في العالم: ستسلك درب تحقيق هذه الحرية والعدالة.

فبإسم كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية أعلن عن وضع انفسنا في تصرّف المرصد العتيد، معولاً على نشاط اساتذة الكلية في رفد العدالة الجزائية بأبحاثهم وإسهاماتهم الفكرية، علّنا نصل سويّا الى إقامة دولة القانون والمؤسسات التي تعني قضاءً مستقلاًّ وعدالة عمياء وحرية منعتقة من كل شيء الا نفسها.

يداً بيد نسير مع نقابة المحامين في بيروت ومرصد العدالة الجزائية لإرساء قواعد العدالة في لبنان.

عاش لبنان